الأهرام

المصدر :

التاريخ :

السلام مرتبط بالتنمية واسرائيل تخشى منافسة صناعاتها

تحديات كبيرة تواجه الاقتصاد الفلسطيني لتحفيز النمو في مرحلة الحكم الذاتي

□ القدس المحتلة -
من جوليان اوزان:

FT

سيواجه الفلسطينيون الذين يتهيأون لتسلم مهمات الحكومة الذاتية الموقتة في الاراضي التي احتلها اليهود بعد عام ١٩٦٧، تحدياً كبيراً جداً يتمثل في ضرورة عكس التراجع الاقتصادي في الضفة الغربية لنهر الاردن وفي قطاع غزة.

ومن المحتمل ان يبقى اقتصاد اسرائيل واقتصاد الاراضي التي تم احتلالها بعد عام ١٩٦٧ على صلة وارتباط وثيقين. وفي اعتقاد الخبراء الاقتصاديين الفلسطينيين واليهود ان الاقتصادين العربي والفلسطيني يستفيدان اذا تدفقت المساعدات الدولية والاستثمارات الخاصة الى الكيان الفلسطيني الذي سينشأ.

وبامكان الفرص المتاحة امام توسيع التبادل التجاري والتحرير الاقتصادي والاندماج او التعاون الاقليمي ان توفر اساساً لاستمرار السلام ولتحقيق ازدهار اقتصادي.

والجدير بالذكر ان اقتصاد الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ متخلف وفي حالة انكماش. وكان دخل الفرد الاجمالي السنوي في الضفة الغربية وغزة عام ١٩٩١ حوالي ١٨٠٠ دولار اي حوالي ١٦ في المئة من الدخل المماثل للاسرائيلي الذي بلغ ١٠,٨٧٨ دولار، علماً بان عدد سكان الضفة والقطاع كان عامذاك يقدر بحوالي ١,٧ مليون نسمة.

ويعتمد حوالي ثلث اقتصاد المناطق التي احتلت عام ١٩٦٧ على ما يبيعه الفلسطينيون من سلع وخدمات في اسرائيل.

وتساهم الزراعة في ٢٥ في المئة من الاقتصاد الفلسطيني وتمتص ٢٣ في المئة من القوى العاملة فيه. وهي مسؤولة عن ٦٠ في المئة من الصادرات.

وبالمقارنة مع هذه الارقام يعتبر اعتماد اسرائيل على الضفة والقطاع ضئيلاً اذ لا يتجاوز مساهمة هذه المناطق في الناتج المحلي الاجمالي العبري ثلاثة في المئة، وهي نسبة تتراجع في وقت يحل فيه المهاجرون الى الدولة اليهودية محل العمالة الفلسطينية.

وتعتبر حالة اقتصاد قطاع غزة، الذي سيكون موضع التركيز الاولي للسلطات الفلسطينية الموسعة، اكثر سوءاً من حالة اقتصاد الضفة الغربية. فالدخل السنوي للفرد هناك يقل عن ٨٥٠ دولاراً. كما ان قطاع غزة الذي تبلغ مساحته حوالي ٢٦٠ كيلومتراً مربعاً يؤوي ٧٨٠ الف فلسطيني يعيش معظمهم في مخيمات (اكواخ) لا يمكن وصف وضعها الا بانه غير منظم وغير منسق.

اضف الى هذا ان الاضرار التي لحقت بقطاع غزة فاقت اضرار الاراضي الفلسطينية الاخرى التي تم احتلالها ١٩٦٧ نتيجة اغلاق الحدود بين هذه الاراضي وبين الدولة العبرية الذي استمر خمسة اشهر لان ما لا يقل عن ٢٠ الف فلسطيني عامل واسرهم في غزة حرموا من مصدر عيشهم الوحيد، اي العمل في داخل الدولة العبرية.

وقبل اخر اغلاق لهذه الحدود، كان اقتصاد قطاع غزة يُعاني من انقطاع طال امده في الاستثمارات التي يمكن ان تولد وظائف، ومن نظام تجاري مقيد للتبادل مع الدولة العبرية ومن نمو سكاني بلغت نسبته السنوية ٧ ٤ في المئة.

ويقدر الخبراء إن معدلات البطالة تراوح بين ٤٠ و٥٠ في المئة من القوى العاملة.

وسيتعين على السيد ياسر عرفات، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية القيام بعمل ما بسرعة لمعالجة تنامي الفقر في قطاع غزة الذي يشكل ارضاً خصبة للاصولية الاسلامية ولمعارضة منظمة التحرير الفلسطينية. وهو ما ترغب فيه الدولة العبرية ايضاً.

وفي اعتقاد الفلسطينيين انهم سيستفيدون من خطة استثمارية تشبه مشروع «مارشال»، الذي استفادت منه اوروبا على اثر انتهاء الحرب العالمية الثانية. وستكون قيمة هذه الخطة بضعة بلايين من الدولارات الاميركية على مدى خمسة اعوام.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

وكان البنك الدولي اوصى بتقديم بليون دولار على مدى الفترة نفسها، وهو رقم يعتبره الفلسطينيون والاسرائيليون ضئيلاً.

وتدعم الدولة العبرية الاستثمارات الخارجية لأن السلام يرتبط بالتنمية الاقتصادية. ويقول عدد كبير من الخبراء الاقتصاديين ان تكاليف قطع العلاقات الاقتصادية بين المناطق التي تم احتلالها عام ١٩٦٧ وبين الدولة العبرية ستكون كبيرة بالنسبة الى المناطق.

ويقول عزرا سادان، المدير العام السابق لوزارة المال اليهودية «اذا انفصلت غزة عن الاقتصاد الاسرائيلي فستصبح بمثابة بنغلادش مصغرة، وسيكون اقتصادها انتحارياً، وانا لا ارغب في ان يجاورني اقتصاد انتحاري».

اضف الى هذا ان اي نمو اقتصادي في المناطق المحتلة (الضفة والقطاع) سيفيد اسرائيل عن طريق زيادة الطلب على السلع والخدمات الاسرائيلية لان الدولة العبرية ستبقى الشريك التجاري الرئيسي بالنسبة الى الفلسطينيين.

كما ان اسرائيل تامل في ان يؤدي النمو الاقتصادي في الضفة والقطاع الى توليد الوظائف للفلسطينيين ما يخفض عدد الذين يذهبون منهم الى داخل الدولة العبرية للعمل، وما يخفف بدوره ايضاً من البطالة في الدولة العبرية التي تصل معدلاتها الى ١١ في المئة.

لكن الخبراء الاقتصاديين يقولون ان مقدرة القطاع والضفة على امتصاص الرساميل محدودة بالنظر الى تخلف البنية التحتية والادارة، وبالنظر الى حجم الاقتصاد المحلي.

وبوسع برنامج من الاشغال العامة ان يستخدم استثمارات كبيرة تولد الوظائف، لكن التنمية الصناعية ستكون ابطأ بكثير من اي برنامج من هذا القبيل. ومن غير المحتمل ان تكون الخطط الفلسطينية الطموحة التي تتناول انشاء مطار ومرفأ ذات جدوى اقتصادية.

ويتفق معظم الخبراء الاقتصاديين على ان اسرائيل ستستمر في ممارسة نفوذ قوي على طريقة رسم السياسة الفلسطينية الاقتصادية لا سيما في ما يختص منها بتنمية صناعات يمكن لها ان تنافس الاسواق الاسرائيلية التي تتمتع بالحماية، على الاقل في فترة تمتد خمس سنوات.

وكان تقرير صدر اخيراً عن جامعة «هارفرد» الاميركية العريقة حول اقتصاد الفترة الانتقالية اوصى بتنمية التجارة الحرة بين الاقتصادات الفلسطينية والاردنية والعبرية على اساس ان هذه التنمية هي مفتاح النمو الاقتصادي المتبادل.

واوصى التقرير بان يكون الفلسطينيون في موقع القيادة وان يستخدموا مؤسسات الادارة الاسرائيلية المدنية في القطاع والضفة، وان يناخموا بين النظام الضريبي في المناطق والاردن وبين النظام العبري المماثل، وان يكون الدينار الاردني عملة مقبولة في هذه المناطق كلها.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية